# أثر الاستهلاك التفاخرى على النمو الاقتصادى في مصر


| أ/امل كارم رضوان يحيي<br>المدرس المساعد بقسم الاقتصاد<br>كلية التجارة – جامعة سوهاج | أ.د / جمال إبراهيم حسن<br>أستاذ الاقتصاد المتفرغ بكلية<br>التجارة – جامعة جنوب الوادي | أ.د/ عبد الحميد أحمد إبراهيم<br>أستاذ الاقتصاد المتفرغ بكلية<br>التجارة – جامعة سوهاج |
|---|---|---|



**مستخلص البحث:**

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين الاستهلاك التفاخرى والنمو الاقتصادى في مصر خلال فترة الدراسة، لمعرفة وجود أو عدم وجود علاقة متكاملة بينهما في الأجل الطويل، كما يهدف إلى توضيح قنوات انتقال أثر الاستهلاك التفاخرى على النمو الاقتصادى في مصر باعتبار الأول أحد محددات الثانى.

وتم الاعتماد على المنهج التحليلى الكمى في تحليل بيانات السلاسل الزمنية للنمو الاقتصادى بوصفه متغيرًا تابعًا، وبعض محددات النمو الاقتصادى تمثلت في (معدل النمو السكانى، معدل نمو المعروض النقدى، سعر الصرف، معدل تكوين رأس المال، الإنفاق الحكومى، الاستهلاك التفاخرى) بوصفها متغيرات مستقلة، كما أُعتمد على الأسلوب القياسي باستخدام منهجية الإنحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة "نموذج ARDL" ليوضح العلاقة المتكاملة بين الاستهلاك التفاخرى والنمو الاقتصادى في مصر خلال فترة الدراسة (١٩٩٧-٢٠٢٠م).

وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها: توجد علاقة متكاملة بين الاستهلاك التفاخرى والنمو الاقتصادى في مصر خلال فترة الدراسة، كما يؤثر كل من معدل النمو السكانى والاستهلاك التفاخرى تأثيرًا سلبيًا على النمو الاقتصادى في حين يؤثر كل من معدل نمو المعروض النقدى، سعر الصرف، معدل تكوين رأس المال، الإنفاق الحكومى تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادى في مصر.



**الكلمات المفتاحية:** الاستهلاك، التفاخرى، النمو الاقتصادى، نموذج ARDL.

## The Abstract

The research aims to analyze the relationship between conspicuous consumption and economic growth in Egypt to determine if there is an integrated relationship between them in the long term. It also aims to clarify the channels of transmission of the effect of conspicuous consumption on economic growth in Egypt, considering conspicuous consumption is one of the determinants of the economic growth.

The quantitative analytical approach was used in analyzing time series data for economic growth as a dependent variable, and some of the determinants of economic growth (population growth rate, money supply growth rate, exchange rate, capital formation rate, government spending, conspicuous consumption) as independent variables. The standard method was also used through ARDL model to explain the integrated relationship between conspicuous consumption and economic growth in Egypt during the study period 1997-2020.

Several results were reached, including: There is an integrated relationship between conspicuous consumption and economic growth in Egypt. Both the population growth rate and conspicuous consumption have a negative impact on economic growth. However, the growth rates of the money supply, the exchange rate, the rate of capital formation, and government spending have a positive impact on economic growth in Egypt.

**المقدمة:**

تعد التنمية والنمو الاقتصادى من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعد الهدف الرئيس لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التى تهم إدارة الحكومات التى تهتم بتطوير بلادها وازدهارها، لذا أصبح رفع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي قضية رئيسة تهيمن على أهداف السياسة الاقتصادية لأى دولة، وتعددت نظريات النمو الاقتصادى والعوامل المؤثرة فيه، لذا فقد اهتم عديد من الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادى ومحدداته التى حددتها النظرية الاقتصادية، وحيث أن الاستهلاك أحد هذه المحددات كان من المفيد دراسة أثره على النمو الاقتصادى.

ومن المعروف أن ظاهرة الاستهلاك لا تقتصر على أبعادها الاقتصادية (إشباع حاجات الفرد من السلع والخدمات)، بل إنها ترتبط أشد الارتباط بتطورات الأفراد حول موضوع القيم والمفاهيم والممارسات السلوكية التي تحدد المكانة الاجتماعية للفئات في السلم الاجتماعي، وقد لوحظ في الوقت الحاضر فى الطبقة المتوسطة، بل وفى الطبقة الفقيرة أحيانًا ظهور نمط الاستهلاك التفاخري Conspicuous Consumption – والذي يعرف باستهلاك الأفراد للسلع والخدمات بما يفوق قدراتهم الشرائية وحجم دخولهم الشهرية، ويحملون أنفسهم ديونًا من أجل أن يستهلكوا السلعة ويجاروا الفئات الأخرى الغنية– **(هنوف العتيبى وآخرون، ٢٠١٦م، ص٧)**، أى أن الاستهلاك أصبح قيمة اجتماعية، فالفرد لا يستهلك ما يريده فحسب، وإنما يستهلك ما يجد جيرانه وزملاءه يستهلكونه، واستغل مسوقو المنتجات هذه الفكرة في التسويق للمنتجات من خلال الإعلانات التجارية مما أدى إلى زيادة الاستهلاك وخاصة الاستهلاك التفاخرى كل ذلك أدى إلى مزيد من الضغط على موارد الأسرة والمجتمع.

**مشكلة الدراسة:**

يعاني المجتمع المصرى من تناقضات اقتصادية هائلة، ففي الوقت الذي تتراجع فيه معدلات الإنتاج، تتزايد في المقابل معدلات الاستهلاك بكل طبقات المجتمع، وخاصةً الطبقة المتوسطة والفقيرة، كما ترتفع معدلات إنفاق الطبقة الغنية على السلع الفاخرة من آن لآخر، واستيرادها من الخارج، مما يزيد من عجز ميزان المدفوعات، حيث يتمثل الاستهلاك التفاخري في استيراد السلع التي تحمل العلامات التجارية المميزة، وبالتالي فإن زيادة الاستيراد ستؤدى إلى مشكلات اقتصادية عديدة، منها زيادة الطلب على العملة الأجنبية، وعرض العملة المحلية مما يؤدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية.

وتأسيسًا على ما سبق، بنيت فكرة البحث الحالي والتى تبحث في أثر الاستهلاك التفاخرى على النمو الاقتصادى في مصر؛ ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال تساؤلين رئيسين هما:

- هل يعد الاستهلاك التفاخري محددًا من محددات النمو الاقتصادي في مصر؟
- هل هناك علاقة تكامل مشترك بين الاستهلاك التفاخرى والنمو الاقتصادى في الأجل الطويل؟

**الدراسات السابقة:**

استطاعت الباحثة أن تجمع عددًا من الدراسات السابقة التي تناولت بعض الجوانب المرتبطة بهذا الموضوع؛ والتي تساعد الباحثة نظريًا ومنهجيًا في بعض جوانب الدراسة؛ ومن أبرز هذه الدراسات ما يأتي:

**١- دراسة علاء بسيونى، ٢٠٢٢:**

هدفت الدراسة إلى تحليل السلوك الاستهلاكى للمجتمع المصرى ومدى الانحراف فيه عن مستوى الاستهلاك الرشيد، وأثر ذلك على معدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى أن:

- يوجد تغير ملحوظ في السلوك الاستهلاكى للمجتمع المصرى نحو زيادة الميل الحدى للاستهلاك على حساب الميل الحدى للادخار بداية من عام ١٩٩٤م واستمر في الاتجاه ذاته وبمعدلات آخذة في الارتفاع حتى عام ٢٠١٨م.
- توصلت الدراسة عند اختبار العلاقة بين معدل التضخم في مصر إلى وجود علاقة ارتباط ذات تأثير طردى ومعنوى عند مستوى معنوية أقل من ٥%.

**٢- دراسة فوزية عبدالحميد، ٢٠٢١:**

هدفت الدراسة إلى قياس مؤشرات السلوك الاستهلاكى فى الاقتصاد المصرى من خلال دراسة تطبيقية على جامعة القاهرة، وتعتمد الدراسة على قائمة استقصاء تتكون من (٥٠٠ مشاهدة) من جامعة القاهرة وتشتمل على مختلف الفئات العمرية والتعليمية، واستخدمت نتائج هذا الاستقصاء في إجراء تحليل انحدار متعدد باستخدام مؤشر مركب للثروة والرضا والسلوك الاستهلاكي.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن هناك تأثيرًا معنويًا لكل من مؤشر الثروة ومؤشر الرضا على السلوك الاستهلاكي.
- أن هناك كثيرًا من العوامل لها تأثير إيجابى على الميل للاستهلاك منها: الدخل، الماركات والعلامات التجارية، رأي الأصدقاء والأقارب، وتقليد المشاهير.
- أن للسعر أثرًا سلبيًا على السلوك الاستهلاكي

**٣- دراسة سماح الصاوى، ٢٠١٨:**

هدفت الدراسة إلى تعرف مدى دراية الشباب الجامعي بالعلامات التجارية للملابس الجاهزة، وقياس أثر أبعاد العلامة التجارية (المنافع المدركة- الجودة المدركة) على السلوك الشرائي للشباب الجامعي تجاه الملابس الجاهزة، وتوظيف العلامات التجارية الأكثر تأثيرًا في تصميمات مستحدثة للملابس الرياضية تلقى قبولًا لدى الشباب، ثم التعرف على آراء كل من المتخصصين والمنتجين في إمكانية دعم التصاميم المقترحة لتسويق هذه النوعية من الملابس في السوق المصري، وقد اتبعت الدراسة كلا من: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التجريبي التطبيقي؛ لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج التى تتركز على الآتي:

- تعد العلامة التجارية أحد المحددات الرئيسة للقرار الشرائي للمستهلكين من الشباب الجامعي، ويرجع السبب في ذلك إلى المعارف التي يكتسبها الشباب من خلال التعليم العالي بمجالاته المتعددة، إذ تُحدثُ تغيرًا في السلوك والاتجاهات، وتزيد ميولهم لإثراء ثقافاتهم في شتى المجالات، مما يؤثر تأثيرًا مباشرًا فى اتخاذ القرارات على عكس المستويات التعليمية الأقل.
- أن هناك أثرًا إيجابيًا لأبعاد العلامة التجارية (المنافع المدركة- الجودة المدركة) في اتخاذ الشباب الجامعي لقرار الشراء، وكان أقواها تأثيراً الجودة المدركة، وهو ما يبرز ضعف الصورة الحقيقية للمنتج الوطني الذى يعده الشباب أقل مصداقية، وتبين أن أكثر العلامات التجارية دراية وتحقيق للمنافع المدركة وتحمل قيمة أكبر لدى الشباب، وبالتالي تكون أكثر تأثيرًا على سلوكهم الشرائي تتمثل في العلامات (Nike, Adidas. C.K, Tommy) وكذلك إمكانية توظيف العلامات التجارية الأكثر تأثيرًا في تصميمات مستحدثة للملابس الرياضية تلقى قبولًا لدى الشباب، وتلبى متطلباتهم، وتتوافق مع اتجاهاتهم، وتتناسب مع طبيعة الاستخدام من جهة، والإمكانيات الإنتاجية والاقتصادية المتاحة من جهة أخرى، مما يدعم تسويق هذه النوعية من الملابس في السوق المصري وفقاً لآراء (الشباب، المتخصصين، المنتجين).

**٤- دراسة (Memushi Armando, 2014):**

هدفت الدراسة إلى معرفة المحددات الرئيسة للاستهلاك التفاخرى في ألبانيا، من خلال استبيان أُعد لهذا الغرض.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

- أن عاملى النوع والتعليم هما أكثر العوامل تأثيرًا على مستوى الاستهلاك التفاخرى في ألبانيا.
- الأسر التى ترأسها أنثى تنفق أكثر من غيرها على السلع التفاخرية على الأقل في المستويات الأدنى تعليما.
- في المستويات التعليمية العليا يكون لدى الفرد وعى أكبر بالوضع الاقتصادى، وسلبيات الاستهلاك التفاخرى؛ مما يجعله يقلل من استهلاك السلع التفاخرية.
- تنفق الأسر الأكبر حجما أقل على الاستهلاك التفاخرى ربما بسبب ضرورة توجيه الدخل لتلبية احتياجاتها من السلع الضرورية.
- الأسر التى لديها أفراد شباب أكثر من غيرها تكون أكثر إنفاقًا على السلع التفاخرية بسبب ارتفاع ميل هذه الفئة العمرية إلى التباهى وحب الظهور المجتمعى.

**٥- دراسة (Gamal Eldin D. and El sahn F., 2013):**

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التى تؤثر على دوافع المستهلكين لشراء الماركات العالمية الفاخرة في مصر، وجُمعت البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال مسح ميدانى استهدف مستهلكى السلع التفاخرية في محافظتى القاهرة والإسكندرية وكانت عينة الدراسة تشمل (٣٨٥) مبحوثًا، واُستخدم تحليل الارتباط والانحدار لاختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن:

- جميع المحددات باستثناء العمر ذات دلالة إحصائية ومرتبطة بشكل كبير بشراء ماركات الأزياء الفاخرة العالمية، كما حُددت أبرز الدوافع التى تؤثر في السلوك الاستهلاكى لشراء الماركات العالمية الفاخرة.
- يعد كل من دافع التفاخر، ودافع التمييز أبرز الدوافع لدى الأفراد لشراء الماركات العالمية.
- هناك عوامل نفسية واجتماعية تدفع الأفراد للاستهلاك التفاخرى فنجد أن انخفاض المستوى الاجتماعي يدفع الفرد إلى التطلع للانتماء لمستوى اجتماعى أعلى من خلال اتباع نفس نمط السلوك الاستهلاكى لهذه الطبقة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة اتضح أن معظم الدراسات قد تناولت الاستهلاك بصفة عامة, إما من منظور اجتماعي, أو اقتصادي.
وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في النقاط الآتية:

١- تتناول الدراسة ظاهرة الاستهلاك التفاخرى في المجتمع المصرى ككل حيث لاحظت الباحثة أن أغلب الدراسات السابقة كانت مطبقة على فئة معينة من فئات المجتمع، أو على محافظة أو أكثر من محافظات الجمهورية, كما لاحظت الباحثة قلة الدراسات العلمية التى تناولت هذه الظاهرة على المجتمع المصرى ككل.

٢- تحاول الدراسة تحليل العلاقة بين الاستهلاك التفاخرى والنمو الاقتصادى في مصر خلال فترة الدراسة لمعرفة وجود أو عدم وجود علاقة متكاملة بينهما في الأجل الطويل.

٣- يختلف هدف هذه الدراسة عن أهداف الدراسات السابقة حيث تركز الهدف في دراسة نمط معين من أنماط الاستهلاك وهو الاستهلاك التفاخري في حين ركزت الدراسات السابقة على أنماط استهلاكية أخرى كالاستهلاك الترفي أو المظهرى.

**أهداف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تحليل العلاقة بين الاستهلاك التفاخرى والنمو الاقتصادى في مصر خلال فترة الدراسة، لمعرفة هل هناك علاقة متكاملة بينهما في الأجل الطويل، ويتفرع عن هذا الهدف هدف فرعى آخر وهو توضيح قنوات انتقال أثر الاستهلاك التفاخرى على النمو الاقتصادى في مصر باعتبار الأول أحد محددات الثانى؛ والتى من المحتمل أن يؤثر الاستهلاك التفاخرى من خلالها على النمو الاقتصادى.

**منهجية الدراسة:**

تم الاعتماد على المنهج التحليلى الكمى في تحليل بيانات السلاسل الزمنية للنمو الاقتصادى بوصفه متغيرًا تابعًا، وبعض محددات النمو الاقتصادى تتمثل في (معدل النمو السكانى، معدل نمو المعروض النقدى، سعر الصرف، معدل تكوين رأس المال، الإنفاق الحكومى، الاستهلاك التفاخرى) بوصفها متغيرات مستقلة.

كما أُعتمد على الأسلوب القياسي باستخدام منهجية الإنحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة "نموذج ARDL" ليوضح العلاقة المتكاملة بين الاستهلاك التفاخرى والنمو الاقتصادى في مصر خلال فترة الدراسة (١٩٩٧-٢٠٢٠م).

١. **مراحل تطور الاستهلاك التفاخرى في العصور الماضية:**

على الرغم من ندرة الكتابات في مجال الاستهلاك التفاخري تحديدًا إلا أن كثيرًا من العلماء والباحثين كانت لهم أفكار متنوعة حول موضوع الاستهلاك التفاخرى بشكل ضمنى نوعًا ما حيث كان للعالم بن خلدون أفكار في هذا المجال إذ يقول في مقدمته ((إن المصر الكثير العمران يكثر ترفه وتكثر حاجات ساكنه من أجل الترف, وتعتاد تلك الحاجات لما يدعو إليها فتنقلب ضرورات وتصير الأعمال فيه كلها مع ذلك عزيزة والمرافق غالية بازدحام الأغراض عليها من أجل الترف, وبالمغارم السلطانية التي توضع على الأسواق))؛ وفي هذا إشارة إلى أن سعى الفرد إلى الحياة المترفة يقتضي المعرفة بكل الأشياء التفاخرية.

أما العالم ثورستين فيبلن فقد اقترن اسمه بالاستهلاك التفاخري إذ أنه أول من استعمل هذا المصطلح في كتابه ((نظرية الطبقة المترفة)) عام ١٨٩٩م وفيه يحلل طبيعة الاستهلاك التفاخري وعلاقته بالطبقة الاجتماعية؛ فالاستهلاك التفاخري يُشعِر الفرد بالتفاخر والتباهي ويعطيه مركزًا اجتماعيًا مرموقًا؛ فيعده الناس عضوًا في الطبقة الأرستقراطية، كما يرى أن هناك عددًا من الأفراد ينتمون للطبقات الفقيرة يطمحون للانتماء إلى الطبقات العليا وهذا لا يحدث إلا عن طريق دخولهم معترك الاستهلاك التفاخري.

كما يرى فيبلن أن الاستهلاك التفاخري والذي يتمثل باستهلاك بعض أنواع السلع كالماس، وبعض ملابس السيدات هو استهلاك لا تقدر سلعه بقيمتها التبادلية تبعًا لصفاتها الذاتية بقدر ما تقدر تبعًا لما يتمثل فيها من مكانة ارستقراطية وارتفاع في الثمن؛ وعلى ذلك فإن قانون الطلب الذي يتضمن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها لا ينطبق في مثل هذه السلع التي تعبر عن التفاخر فكلما ارتفعت أسعار هذه السلع زادت الكميات المطلوبة منها والعكس صحيح؛ ولهذا تعد مثل هذه العلاقة الطردية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها -وهي العلاقة التي تكشف عن ظاهرة الاستهلاك التفاخري- استثناء من القاعدة العامة للطلب.

وبشكل عام ركز فيبلين على دراسة التأثيرات النفسية للطبقة الاجتماعية على فعالية الاستهلاك. ويقول (وليام بن) في كتاباته عن الاستهلاك ((إن ما ننفقه على أغراض الزينة الزائفة يكفي لكساء جميع العراة في العالم)) ويقول كذلك ((إذا اتصفت أعمالنا بالتدبير وحسن الإدارة فإننا نستطيع التخلص من النقيضين الإفراط في الإنفاق والعوز))

ويرى (تشارلز كارتر) أن الذين ينفقون أموالهم في شراء معطف غالى الثمن هم الذين يشعرون في قرارة أنفسهم بضمانة كافية أو ثقة في مقدرتهم للوصول إلى مكانة خاصة؛ وإذا كانت الرغبة قوية للوصول إلى مكانة اجتماعية عالية فإن السعادة التي يضيفها قدر من الدخل لا ترتبط بقدر الدخل نفسه بل بأثره على الإنفاق بشكل يضمن استمرار هذه المكانة؛ فهناك من يرهق نفسه في محاولات متواصلة

للمحافظة على المظهر الخارجي لمكانته الاجتماعية وقد يكون مستوى الرضا منخفضًا رغم أن الدخل عالٍ.

ويحدد دوزنبيري البعد الاجتماعي للاستهلاك والذي يتمثل بسعى المستهلك للحصول على سلع وخدمات أكثر جودة؛ فعادة يرغب أفراد الطبقات المتميزة اجتماعيًا في أنماط الاستهلاك التى تعمل على تحسين مستوى معيشتهم فيفضلون استهلاك سلع ذات جودة أعلى وليس الاستهلاك بكميات أكبر من نفس السلع وهكذا فإن القوة الدافعة للاستهلاك تتوقف على معدل تكرار تعرض الفرد لسلع أفضل.

مما تقدم نجد أن تحليل الاستهلاك التفاخري لم يحظ بشيء من الاستقلالية في المجال البحثي بل قليل من الباحثين من يستخدمه، وإن استخدم فإنه يرتبط لديهم بشكل مباشر بالسلع الكمالية وحتى العالم فيبلين الذي يعد أول من استخدم هذا المفهوم فإنه اختزل معناه إلى المجال البذخي فقط, حينما قال بأنه يعني تبذير النقود على سلع كالماس وبعض الملابس الفاخرة للسيدات.

وقد مر مفهوم الاستهلاك التفاخري بعديد من المراحل عبر العصور الماضية وتعددت التعريفات المستخدمة بالدراسات الاقتصادية لهذا المفهوم وفقًا لمراحل التطور التى مر بها؛ وفيما يأتي عرض لأبرز هذه التطورات:

### ١.١. الاستهلاك التفاخري وفقًا لفيبلين:

ظهر مفهوم استهلاك المنتجات التفاخرية في القرن الثامن عشر، وأول من أشار إليه هو عالم الاقتصاد الشهير فيبلين (Veblen,1899) تحت مسمى الاستهلاك التفاخرى ( conspicuous consumption)؛ من خلال تقديمه لنظرية الطبقة المترفة والتي ترى أن الاستهلاك التفاخري هو سلوك متعمد ومقصود تسيطر عليه الاعتبارات الخاصة بالمستوى الاجتماعي؛ فالفرد يسعى عن عمد لشراء المنتجات التفاخرية لتدعيم مكانته ومستواه الاجتماعي. وفي هذه الفترة كانت توجد فروق طبقية كبيرة بالمجتمع مع وجود أفضلية للطبقة الأعلى في المجتمع مما جعل الأفراد يسعون إلى الانتقال من طبقة اجتماعية لأخرى أعلى منها، وفي هذه الفترة تحول صراع الأفراد في المجتمع من صراع من أجل البقاء إلى صراع من أجل الثراء، وأصبح امتلاك الأشياء المادية يعبر عن مكانة الفرد وإنجازاته في المجتمع.

وقد ظهرت ردود فعل مضادة لهذه النظرية أدت لظهور قوانين ضد التفاخر والترف والإنفاق المسرف، وقد قام عديد من الأعضاء في حركة الاقتصاد المؤسسي بتبني رؤية فيبلين ونظريته ولكن هذه الحركة ركزت على المؤسسات وسلوك المجموعة أكثر من السلوك الفردي واهتمت بشكل أكبر بالتفاعل الاجتماعي وتوزيع الثروة قوميا، وقد قامت هذه الافكار بدور مهم في تطور الفكر التسويقي والاقتصاد المؤسسي.

### ٢.١. الاستهلاك التفاخري في مرحلة المعاصرة:

اتصفت الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر ومنتصف القرن العشرين في الغرب وإنجلترا وأمريكا بشكل كبير بالرأسمالية الاحتكارية، والممارسات الثقافية، وظهور فلسفة المعاصرين التي ركزت على المنطقية والترتيب والابتعاد عن الفوضى، وفي خلال هذه الفترة مر مفهوم الاستهلاك التفاخري بعدة تطورات منها حدوث ركود اقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية أدى لانخفاض الطلب على المنتجات

التفاخرية نتيجة زيادة القيود على الإنفاق، ثم في منتصف القرن العشرين بدأت تظهر الإعلانات التي تركز على صور المنتجات والصور الذهنية المرتبطة بالوجاهة الاجتماعية وبدأت تفضيلات الاستهلاك التفاخري تظهر مرة أخرى، ولكن هذه المرة دخلت الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط اللعبة التنافسية الخاصة بالاستهلاك التفاخري، مما أدى إلى اتساع المفهوم وأصبح أكثر تعقيدًا مقارنة بعصر فيبلين، وبدأت الفروع المعرفية المختلفة في دراسة المفهوم والظاهرة من منظورات متعددة (علم نفس، اجتماع، تسويق، وغيرها).

**٣.١. <u>الاستهلاك التفاخرى في مرحلة ما بعد الحداثة:</u>**

حدثت في هذه الفترة تغيرات في المفاهيم، والأيدولوجيات بالمجتمع، وأصبحت الفلسفة السائدة هي الغموض والتعددية (حيث يوجد للمفهوم الواحد أكثر من معنى وتفسير) وأصبح سلوك العميل أكثر تعقيدًا مع الاهتمام بالرموز، والصور الذهنية، والتركيز على التعبير عن الذات، وهوية الفرد وأصبحت المنتجات رموزًا تنقل المعاني للآخرين.

وبالتالي تحول مفهوم الاستهلاك التفاخري من التركيز على الجوانب الاقتصادية، ودافع التفاخر، والطبقات العليا بالمجتمع كما كان في المراحل الأولى إلى مفهوم أوسع وأشمل يركز على منظورات متعددة، حيث لا يقتصر فقط على دافع التفاخر وعلى الطبقات العليا إنما امتد ليشمل الطبقات الاجتماعية الأخرى لتحقيق أهدافًا متعددة مثل: (التميز، التطابق الاجتماعي). وتعتبر هذه الأنماط الاستهلاكية غير رشيدة يترتب عليها انعكاسات اجتماعية واقتصادية ونفسية خطيرة على المجتمعات عامة والأفراد خاصة حيث يترتب عليه سوء تخصيص للموارد خاصة في ظل ندرتها النسبية بالمجتمع المصرى.

تعد التنمية والنمو الاقتصادى الهدف الرئيس لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التى تهم إدارة الحكومات التى تهتم بتطوير بلادها وازدهارها، لذا أصبح رفع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي قضية رئيسة تهيمن على أهداف السياسة الاقتصادية لأى دولة، وتعددت نظريات النمو الاقتصادى والعوامل المؤثرة فيه، لذا فقد اهتم عديد من الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادى ومحدداته التى حددتها النظرية الاقتصادية.

بناء على ما سبق سنتناول في هذا البحث محددات النمو الاقتصادي وتقدير دالة الانحدار للنمو الاقتصادى في مصر باعتبار الاستهلاك التفاخرى أحد محدداته, كما يأتى:

**٢. <u>محددات النمو الاقتصادى:</u>**

يعد النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمنزلة المناخ الملائم لتطوره مثل: توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، التعليم، وتخطيط الاستهلاك وغيرها (أميرة عمارة،٢٠٢١، ص١٦٧)، وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به

مرتبطةً بتوفر هذا المناخ المؤثر، لذلك تعد دراسة النمو الاقتصادى والعوامل المؤثرة فيه من أبرز الموضوعات التى اهتم بها الاقتصاديون والمتخصصون وتحديد أكثر هذه العوامل تأثيرًا في النمو، بهدف اتخاذ الإجراءات والوسائل المناسبة لتذليل الصعوبات والقيود التى تحول دون تحقيق معدلات مرتفعة للنمو.

**١.٢. رأس المال المادى:**

يعد من العوامل المؤثرة بقوة في النمو الاقتصادى خاصة في المراحل الأولى، حيث توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادى ورأس المال المادى بالمجتمع، ويتمثل رأس المال المادى في صورة الاستثمار في المعدات والآلات والتجهيزات الإنشائية والبنية الأساسية، لذا فهو يعد من أبرز محددات الطاقة الإنتاجية من حيث توفره، ومعدل تراكمه ويمكن النظر إليه كنسبة بين قيمة الإنتاج الموجه فعليا للتكوين الرأسمالى في المجتمع، وبين قيمة الإنتاج القومى **(سمر عبدالحميد، ٢٠٢٢م، ص٨١)**.

**٢.٢.رأس المال البشرى:**

يُسهم رأس المال البشرى الذى يتمتع بمؤهلات ودرجة كفاءة عالية، تُكتسب عن طريق التعليم والتدريب في رفع مستوى الأداء الاقتصادى، لذا فإن الاهتمام بعنصر رأس المال البشرى عن طريق الاستثمار فيه يعد ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادى؛ أى أن رأس المال البشرى يتمثل في صورة الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة، ويرتبط هذا العامل بعلاقة طردية مع النمو سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ نظرًا لما يترتب عليه من استيعاب تطورات التكنولوجيا الجديدة التى اكتشفت بالدول الأخرى، فضلًا عن الارتفاع بكفاءة رأس المال المادى وارتفاع إنتاجية القوى العاملة وهو ما تؤكده تجربة الدول الآسيوية، فقد كان السبب الرئيس وراء ارتفاع معدلات النمو بها من خلال إصلاح سياسات التعليم والصحة والاهتمام بالبحث العلمى، ويعد نموذج Lucas أبرز نموذج تناول وبالتفصيل دور رأس المال البشرى في النمو الاقتصادى بصفة مباشرة، حيث يكون له آثاره الخارجية الموجبة التى تحد من تناقص العائد من الاستثمار في رأس المال المادى **(موراد تهتان، ٢٠١٧م، ص٢٥١)**.

**٣.٢.الانفتاح المالى:**

تلجأ الدول النامية للاقتراض الخارجى لتمويل التنمية الاقتصادية لقصور المدخرات المحلية عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار المحلى اللازم للتنمية الاقتصادية، ويستلزم الاقتراض الخارجى ضرورة التزام الدول المدينة بشروط الجهات المانحة فيما يتعلق بكيفية السداد للفوائد والأقساط ؛ مما يتطلب استخدام هذه القروض في مشاريع إنتاجية للوفاء بسداد الالتزامات الناتجة عن هذه المديونية، إلا أنه عندما تم اللجوء إلى الاقتراض لم تُقام مشروعات إنتاجية بسبب سوء التخطيط وتغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع؛ مما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية وما لها من مردود سلبي على معدلات النمو الاقتصادى، حيث تؤدى زيادة مدفوعات خدمة الدين إلى كبح النمو من خلال تقليص الموارد العامة المتاحة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية ورأس المال البشرى.

على الجانب الآخر يمكن القول إن الانفتاح المالى يقوم بتوفير التمويل اللازم لعمليات الاستثمار من خلال الاقتراض الخارجى، وتخفيض تكلفة الاستثمار، وتطوير الأسواق المالية والارتفاع بكفاءة الجهاز المصرفي، وتحسين الخدمات المصرفية مما يساعد في زيادة معدلات الادخار والاستثمار وزيادة

كفاءة تخصيص رؤوس الأموال بالمجتمع، ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالى وتحقيق معدل نمو مرتفع، ويؤدى الانفتاح المالى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والذى يعد من المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادى، والذى يتكامل مع الاستثمارات المحلية ليكونا معًا مجموع الاستثمارات بالمجتمع.

**٤.٢.الانفتاح التجارى:**

تعد التجارة الخارجية أحد أبرز مكونات الدخل القومى المصرى، ومن أبرز مصادر النمو الاقتصادى، ولها تأثيرات متعددة على الأهداف الاقتصادية التى يسعى صانعو السياسات ومتخذو القرارات إلى تحقيقها مثل: زيادة معدلات النمو الاقتصادى، وتوفير المزيد من فرص العمل، وزيادة الحصيلة من النقد الأجنبي وغيرها، لذا اتجهت عديد من الدول إلى تحرير التجارة الخارجية بعدما فشلت في استخدام سياسة الإحلال محل الواردات.

وتوجد علاقة طردية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادى، نظرًا للتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وفقًا للمزايا النسبية لكل دولة، كما يمكن الحصول على المدخلات الإنتاجية والتكنولوجيا المتطورة بتكلفة أقل وجودة أعلى نتيجة للانفتاح التجارى مما يسهم في رفع معدلات النمو بالمجتمع.

**٥.٢.الإنفاق الحكومى:**

للإنفاق الحكومي آثار متعددة منها ما يشبع الحاجات العامة ومنها ما يشبع الحاجات الخاصة، فضلًا عن التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك، والادخار والاستثمار، والمستوى العام للأسعار، وتوزيع الدخل القومي ومن ثم التأثير على التوازن الاقتصادي العام، غير أن الآثار الاقتصادية لهذا الإنفاق تتوقف على طبيعة هذا الإنفاق والهدف منه، وكذلك طبيعة الإيرادات اللازمة للتمويل والوضع الاقتصادي السائد، كما أنها تتوقف على: الخصائص الهيكلية للاقتصاد، ومرحلة التنمية التي يمر بها، ومستوى الطاقة التي يعمل بها، ومدى توافر الموارد الاقتصادية وأولويات تخصيصها، ومصادر تمويل الإنفاق الحكومي، وأوجه تخصيص الإنفاق الحكومي، والمدة الزمنية التي يستمر فيها الارتفاع في مستوى الإنفاق الحكومي.

قد يكون الإنفاق الحكومى في قطاعات إنتاجية أو مشروعات البنية التحتية التى توفر بيئة استثمارية مناسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية أو المحلية، مما يؤدى إلى التأثير الإيجابي على النمو، إلا أن الإنفاق الحكومى إذا كان استهلاكيًا تكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادى نتيجة لما يرتبط به من زيادة معدلات الضرائب، وارتفاع معدلات التضخم فضلًا عن الفساد، وسوء تخصيص الموارد، وارتفاع خدمة الدين العام.

**٦.٢.معدل التضخم:**

يرتبط معدل التضخم بالنمو الاقتصادى بعلاقة عكسية، حيث يترتب على معدلات التضخم المرتفعة آثار سلبية متعددة على المجتمع مما يؤثر على معدلات الادخار فنجد أن القوة الشرائية للأفراد تنخفض مع زيادة معدلات التضخم، وبالتالى فإن الادخار ينخفض لأن الأفراد ينفقون معظم دخلهم إن لم

يكن كله على الاستهلاك، ومن ثم تنخفض معدلات الاستثمار، ويؤثر التضخم كذلك على مستوى معيشة الأفراد بالمجتمع مما يؤدى في النهاية إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى.

ومن المعروف أن هناك حدًا فاصلًا لتأثير معدل التضخم على النمو الاقتصادى؛ حيث يكون التأثير سلبيًا إذا زاد معدل التضخم عن حد معين، ويكون التأثير إيجابيًا إذا قل معدل التضخم عن حد معين وكلاهما يختلف فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة؛ ويكمن تفسير ذلك فيما يحدثه المعدل المرتفع للتضخم من أخطار على الأعمال وتوقع الأرباح وقد يدفع الأجور الاسمية للارتفاع وغيرها من أسعار المدخلات، أما في حالة التضخم المعتدل فإنه يشكل حافزًا على مزيد من الاستثمارات وزيادة معدلات الأرباح.

**٧.٢.سعر الصرف:**

أثبتت عديد من الدراسات الاقتصادية أن هناك علاقة عكسية بين تقلبات سعر الصرف وبين النمو الاقتصادى، وأن المبالغة في قيمة العملة المحلية تُحدث إبطاء في معدلات النمو، وأن التغيرات الكبيرة في سعر الصرف الحقيقي ترتبط بعدم معرفة الأسعار النسبية والتى تؤدى بدورها إلى مزيد من المخاطر وفرص ضعيفة للاستثمار، وهذا يُسهم في ارتفاع تكاليف التكيف مع هذا الوضع كانتقال هيكل النشاط الاقتصادى بالمجتمع من قطاعات قابلة للتداول إلى قطاعات غير قابلة للتداول، وانخفاض الإنتاج والتقلبات في أسعار الفائدة مما يؤدى إلى عدم الاستقرار المالى؛ أى أن اختلال سعر الصرف يؤدى إلى آثار سلبية على الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع.

ومن جهة أخرى عند زيادة سعر الصرف الأجنبي أى انخفاض قيمة العملة المحلية، يؤدى ذلك إلى تقييم الصادرات بأقل من قيمتها (بالنسبة للمستورد) فيؤدى ذلك إلى زيادة حجم الصادرات وزيادة النمو الاقتصادى، أى يرتبط النمو الاقتصادى بسعر الصرف بعلاقة طردية.

**٨.٢.الاستثمار الأجنبي المباشر:**

عرفت منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: استثمار ينطوى على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (بلد مضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من البلد الأم أو المضيف، وقد يكون المستثمر شخصًا طبيعيًا أو معنويًا **(حاشي نورى، ٢٠١٦م، ص٤١)**.

يتوقف تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مسيرة التنمية على مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة إلى باقي الاقتصاد، وعلى درجة تأثير المشروعات التي تتضمن استثمارات أجنبية مباشرة من المنافسين والموردين والموزعين المحليين، أو البنية الأساسية المحلية التي لها علاقة بالاستثمارات، وتتوقف فعالية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها دافعًا للتنمية على عاملين وهما: تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقابل التنمية التي تعتمد على الموارد الداخلية للبلدان النامية، وعلى الجدوى السياسية والتجارية لدمج معايير الاستدامة في عملية صنع القرار المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

اختلف الاقتصاديون في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادى؛ فمنهم من يعده من أبرز العوامل التى تؤثر إيجابيًا في النمو من خلال نقل التكنولوجيا وفتح الأسواق أمام صادرات الدولة المصدرة للاستثمار، كما تعمل على ترقية صادرات الدول المضيفة نفسها من خلال المنافسة بينها وبين صادرات الدولة الأجنبية. إلا أن هناك دراسات أثبتت الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر؛ كتدمير الصناعات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يصعب على هذه الصناعات –خاصة في المراحل الأولى لها– منافسة المنتجات الأجنبية التى يعتمد في إنتاجها على تكنولوجيا متطورة، واستفادت بوفورات الحجم الكبير.

نخلص إلى أن التأثير المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادى غير معروف مسبقًا لأن ذلك يعتمد على قدرة الصناعات الوطنية على منافسة السلع المستوردة.

**٩.٢.<u>توزيع الدخل:</u>**

تسعى حكومات الدول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة، بالإضافة إلى تحقيق شكل عادل من توزيع الدخول على مواطنيها، ومع ذلك فغالبًا ما تفشل في تحقيق هذين الهدفين في آن واحد؛ وبما أن التنمية السريعة تؤدى دائمًا إلى ازدياد التفاوت بين دخول الأفراد، ولغرض تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخول، أو على الأقل تجنب ازدياد التفاوت في ذلك التوزيع يمكن التضحية بنسبة من النمو الاقتصادى، وذلك لأن توزيعًا للدخل أكثر عدالة مع نسبة نمو اقتصادى معينة أفضل من توزيع للدخل أقل عدالة مع نسبة نمو اقتصادى أكبر **(ناظم المحمدى، ٢٠١٦م، ص١٥٥)**.

ويعد توزيع الدخل نقطة جدل بين الاقتصاديين حول علاقته بالنمو الاقتصادى؛ فمنهم من يرى أن التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع يؤدى إلى زيادة الادخار –لأن الميل الحدى للادخار لدى الطبقات الغنية أعلى منه لدى الطبقات الفقيرة – وبالتالى زيادة الدخل وفقًا لقانون أنجل تؤدى إلى انخفاض الاستهلاك وزيادة الادخار؛ حيث إن هناك علاقة طردية بين الدخل وبين الميل الحدى للادخار.

بينما يرى البعض الآخر أن التقارب في توزيع الدخل يدفع معدلات النمو نحو الارتفاع من خلال زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات في المجتمع مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج، لأن الميل الحدى للاستهلاك للطبقات الفقيرة مرتفع، وإذا تحقق معدل نمو مرتفع انعكس ذلك على مستوى معيشة الأفراد؛ مع الاهتمام بكيفية توزيع هذا الناتج بين أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بعدالة توزيع عوائد التنمية بين جميع طبقات المجتمع، وزيادة فرص العمل المنتجة، ومن ثَم فإن هذا النمو يسمى بالنمو الاحتوائي وهو من أحدث مفاهيم النمو والتنمية المطروحة على الساحة الاقتصادية **(عصام بدر، ٢٠١٩م، ص٤٧)**.

**١٠.٢. <u>الإنتاجية:</u>**

ترتبط إنتاجية عناصر الإنتاج ارتباطًا وثيقًا بالزيادة التى يمكن تحقيقها في الإنتاج، وبما أن أساليب الإنتاج المستخدمة في الدول النامية أغلبها أساليب إنتاج كثيفة العمل بسبب ضعف المستوى التكنولوجى في المراحل الأولى للتنمية بهذه الدول، فإن الاهتمام بإنتاجية العمل يمكن أن يعوض النقص النسبي في التراكم الرأسمالى المطلوب لتحقيق معدل معين للنمو الاقتصادى.

ويمكن تحسين الإنتاجية من خلال عدة إستراتيجيات يمكن اختيار بعضها أو كلها في تحسين الإنتاجية؛ واختيار أى منها يتوقف على قيود البيئة الخارجية والظروف الاقتصادية؛ وفيما يأتى ذكر لهذه الإستراتيجيات (**رفيق غدار، ٢٠١٦م، ص ٢١٦-٢١٧**):

- ثبات المخرجات مع تقليل المدخلات وتعنى التخلص من عناصر المدخلات الزائدة أو غير المستغلة والتى لا يترتب على التخلص منها التأثير في كم المخرجات المحققة.
- زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات عن طريق تغيير كفاءة الأعمال الإدارية والرقابية.
- زيادة المدخلات والمخرجات ولكن نسبة الزيادة في المخرجات أكبر.
- تخفيض المدخلات والمخرجات بشرط أن يكون تخفيض المدخلات بشكل أكبر، عن طريق تقليص حجم النشاط والخروج من الأنشطة التى لا يوجد فيها ميزة تنافسية.
- زيادة المخرجات مع تخفيض المدخلات، وتعد أفضل الإسترتيجيات من خلال توجيه الموارد لأفضل إنتاج والتركيز على المنتجات (متطورة عالية/ القيمة المضافة).

**١١.٢. <u>التقدم التكنولوجى:</u>**

يمكن تعريف الإمكانيات التكنولوجية بأنها: القدرة على الاستخدام الأمثل لكمية العلوم والمعارف التكنولوجية وتشمل كل المهارات المتوفرة لدى رأس المال البشرى ونوعية رأس المال المادى، ولهذا نجد أن القدرة التكنولوجية للدولة لا تتساوى بالطبع مع القدرة التكنولوجية للشركات الإنتاجية داخل الدولة بل وتختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تطور الدولة، وقام (سولو) بإدخال أثر التغير التكنولوجي في معادلة النمو؛ وذلك بهدف زيادة النمو في متوسط الدخل الفردي في الأجل الطويل؛ ولكنه اعتبر التغير التكنولوجي متغيرًا خارجيًا لا يمكن تفسيره، لذا أطلق عليه "نظرية النمو الخارجي"، ويمكن الاستدلال على قيمة التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي طبقًا لنظرية سولو من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد اسهام كل من العمل ورأس المال في الناتج.

**٣. <u>الاستهلاك التفاخرى كأحد محددات النمو الاقتصادى:</u>**

يعد الاستهلاك التفاخرى من المتغيرات الرئيسة في الاقتصاد المحلى ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل: الانتاج والادخار والاستثمار، وبالتالى فإن تخطيط وترشيد الاستهلاك التفاخرى يعد قوة دفع قوية للاقتصاد المحلى، وفي ظل النمو المتزايد للعولمة وانتشار الشركات متعددة الجنسيات وترويجها لمنتجاتها عبر وسائل الإعلام المختلفة ازدادت ظاهرة الاستهلاك التفاخرى بغرض التباهى وإظهار المكانة الاجتماعية.

وقد انتشرت ظاهرة الاستهلاك التفاخرى لتشمل ذوى الدخول المتوسطة والمنخفضة بعد أن كانت محصورة في طبقة معينة؛ مما دفع بعض هذه الفئات إلى البحث عن طرق كسب غير مشروعة وسريعة للتعامل مع الأنماط الاستهلاكية لهذه الظاهرة، كل ذلك ترك أثرًا واضحًا على معدلات النمو الاقتصادي، فقد واجه الاقتصاد المصرى في الآونة الأخيرة عدة مشاكل أبرزها: زيادات الواردات الاستهلاكية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وعجز ميزان المدفوعات مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادى.

تعد العلاقة بين الاستهلاك التفاخرى والنمو الاقتصادى علاقة تبادلية، إلا أن اتجاه التأثير لا يكون معروف مسبقًا فقد يكون إيجابيًا أو سلبيًا، فعند زيادة الاستهلاك التفاخرى قد يتأثر النمو الاقتصادي إيجابيًا من خلال زيادة الطلب الفعال وترتفع معدلات النمو الاقتصادى، أو قد يكون التأثير سلبيًا من خلال زيادة الواردات فتنخفض معدلات النمو الاقتصادى، ويتحدد اتجاه هذا التأثير وفقًا لقنوات انتقال الأثر، وهو ما سنوضحه بشيء من الإيجاز من خلال تحديد قنوات انتقال الأثر من الاستهلاك التفاخرى إلى النمو الاقتصادى فيما يأتى:

يمكن أن يؤثر الاستهلاك التفاخرى على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على معدل تراكم رأس المال المادى بالمجتمع، حيث إن زيادة الاستهلاك التفاخرى تؤثر على معدل الادخار لأن بعض الأفراد من الطبقات المتوسطة أو الفقيرة (والذين يحاولون تقليد ومحاكاة الطبقة الغنية في استهلاكهم) يوجهون نسبة كبيرة من دخلهم للإنفاق على السلع التفاخرية؛ مما يؤثر على الجزء المتبقى للادخار (نظرًا لارتفاع ميلهم الحدى للاستهلاك)، وحتى الطبقة الغنية والتى لها ميل حدى للاستهلاك منخفض قد نجد أن معدلات الادخار الخاص بها أقل مما يجب أن تكون عليه؛ نتيجة لارتفاع استهلاكها من السلع التفاخرية؛ كل ذلك سيؤدى إلى انخفاض معدلات الادخار بالمجتمع، والذى يؤثر بدوره على معدل تراكم رأس المال بالمجتمع، وبالطبع يعد هذا التأثير سلبيًا على معدلات النمو الاقتصادى بالمجتمع خاصة في المراحل الأولى للتنمية.

كذلك يمكن أن ينتقل تأثير الاستهلاك التفاخرى إلى النمو الاقتصادى من خلال تأثيره على رأس المال البشرى عن طريق تأثيره على كل من نوعية التعليم وجودة الخدمات الصحية المقدمة؛ حيث يتجه بعض الأفراد (كما ذُكر آنفًا) لتعليم أولادهم بالمدارس الدولية إما بهدف الاستثمار البشرى بالحصول على خدمات تعليمية مرتفعة، أو بهدف محاكاة وتقليد الطبقات الاجتماعية الأعلى، كذلك قد نجد أن بعض الأفراد يفضلون الحصول على الخدمات الصحية الخاصة –عند احتياجهم لها– بدلا من تلقى الخدمة بالقطاع العام بسبب انخفاض جودة الخدمة والإمكانيات المقدمة بمستشفيات القطاع العام؛ ويؤثر تلقى الخدمات الصحية الجيدة بالإيجاب على صحة الأفراد ومن ثَم زيادة رأس المال البشرى.

من جهة أخرى عند تلقى هؤلاء الأفراد للخدمات التعليمية والصحية المرتفعة ترتفع إنتاجيتهم، مما يؤثر بالإيجاب على معدلات الإنتاج ومن ثم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى، أى أن تأثير الاستهلاك التفاخرى من خلال رأس المال البشرى وبالتالى تحسين إنتاجية الأفراد سيكون إيجابيًا على النمو الاقتصادى.

علاوة على ما سبق، هناك قناة أخرى مهمة يمكن من خلالها أن ينتقل تأثير الاستهلاك التفاخرى إلى النمو الاقتصادى ألا وهى ميزان المدفوعات وسعر الصرف، وحيث إن غالبية السلع التفاخرية تُستورد من الخارج فإن زيادة الطلب عليها يمارس تأثيرًا مهمًا على ميزان المدفوعات، وعلى سعر الصرف، فميزان المدفوعات والذي يعد المرآة التى تعكس معاملات الدولة من مدفوعات ومتحصلات بالنقد الأجنبي مع الخارج؛ والعجز فيه يعنى أن المتحصلات من النقد الأجنبي تقل عن المدفوعات، وكلما زاد الطلب على النقد الأجنبي (لاستيراد السلع والخدمات) فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية،

وبالتالى فإن زيادة الاستهلاك التفاخرى (خاصة من السلع المستوردة) تعنى زيادة الطلب على النقد الأجنبي ومن ثَم تمارس تأثيرها على العجز الكلى لميزان المدفوعات ومنه إلى سعر الصرف.

ومن الواضح أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية قد يمارس تأثيره على النمو الاقتصادى من ناحيتين: الأولى أن انخفاض قيمة العملة المحلية يعنى انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع المستوردة؛ ونتيجة لذلك ستنخفض الواردات ويزداد الطلب على السلع المحلية، وإذا اتسم الجهاز الإنتاجى للدولة بالمرونة الكافية فسيؤدى ذلك إلى زيادة الإنتاج، وتحسن ميزان المدفوعات، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادى، الثانية إذا كانت السلع المنتجة محليًا تعتمد بشكل كبير على السلع الوسيطة المستوردة من الخارج فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يعنى ارتفاع تكلفة هذه السلع مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليًا، وتصبح هناك موجة من ارتفاع الأسعار داخل الأسواق المحلية تؤثر على غالبية السلع والخدمات أى يزداد معدل التضخم، وبالتالى يكون هناك تأثيرًا سلبيًا على الإنتاج، ومن ثَم على النمو الاقتصادى.

من ناحية أخرى يمكن للاستهلاك التفاخرى أن يؤثر على النمو الاقتصادى من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث يعد السوق المصرى سوقًا مربحًا للمستثمر الأجنبي الذى يقدم السلع التفاخرية وخاصة الماركات العالمية من الملابس وأغطية القدم، وبالتالى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيًا في النمو من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة وفتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه قد يؤثر سلبيًا إذا كان هناك صناعات محلية ناشئة تنافس السلع الأجنبية، لأن ارتفاع جودة السلعة الأجنبية وانخفاض سعرها مقابل انخفاض جودة السلعة المحلية وارتفاع سعرها سيدفع الأفراد لاستهلاك السلع الأجنبية.

كذلك قد ينتقل تأثير الاستهلاك التفاخرى إلى النمو الاقتصادى من خلال التضخم، حيث إنه عند زيادة الاستهلاك من السلع المحلية التفاخرية نكون أمام احتمال من اثنين: إما أن يكون الجهاز الإنتاجى للدولة يتصف بالمرونة؛ وهنا ستؤدى الزيادة في الاستهلاك إلى زيادة الإنتاج؛ ومن ثَم زيادة النمو الاقتصادى، وإما أن يكون الجهاز الإنتاجى للدولة غير مرن وبالتالى زيادة الاستهلاك ستؤدى إلى زيادة معدل التضخم، مما يؤثر على مستوى معيشة الأفراد ومعدل النمو الاقتصادى.

من جانب آخر, يمكن أن يؤثر الاستهلاك التفاخرى على النمو الاقتصادى من خلال سوء تخصيص الموارد، فعند زيادة الطلب على السلع التفاخرية نجد المنتجين يوجهون الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع التفاخرية بدلًا من توجيهها لإنتاج سلع استهلاكية عادية، أو ضرورية، أو سلع وسيطة، أو سلع إنتاجية، وبالتالى يؤدى ذلك لسوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وفي هذه الحالة يتوجب على الحكومة التدخل من خلال السياسات المالية للحد من هذا الوضع عن طريق زيادة الضرائب على إنتاج السلع التفاخرية لتخفيض إنتاجها، أو منح دعم لإنتاج السلع الاستهلاكية الضرورية أو السلع الوسيطة، حيث يؤثر سوء تخصيص الموارد سلبًا على النمو الاقتصادى؛ من ناحية أخرى قد تتدخل الحكومة من خلال الإنفاق الحكومى فإذا كان هذا الإنفاق موجه لإنتاج سلع وسيطة أو إنتاجية فسيؤدى ذلك إلى التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادى، وسيكون التأثير سلبيًا إذا كان الإنفاق الحكومى على سلع استهلاكية.

وأخيراً قد يؤثر الاستهلاك التفاخرى على النمو الاقتصادى من خلال انتشار الفساد بالمجتمع بين بعض أفراد الطبقة الفقيرة والمتوسطة الذين يقلدون الطبقات الغنية في استهلاكهم، فنجد أنهم قد يتبعون طرق كسب غير مشروعة (مثل: الرشوة والسرقة) وسريعة للتعامل مع الأنماط الاستهلاكية التفاخرية والتى لا يستطيعون الإنفاق عليها بدخولهم المشروعة، يساعدهم في ذلك الخلل النفسي للأفراد والذي يتسبب في دوافع غير سوية للاستهلاك لدى الفرد، ومن ثم ينتشر الفساد وتسوء الأخلاق بين أفراد المجتمع مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادى، ولا يتوقف الفساد على الفساد الأخلاقى لبعض الأفراد ولكنه يمتد ليشمل الفساد الذي يلحق بالجهاز الإدارى للدولة.

وقد ذكرت دراسة (**رفعت الصغير، ٢٠١٤م، ص ٨٠**) أن مصر احتلت المركز (١١٢) بين دول العالم وفقًا لتقارير المنظمة العالمية للشفافية الدولية عام ٢٠١٣م حيث بلغ الرقم القياسي للفساد حوالى (٣,٢)، وهو ما يعكس وجود مستوى مرتفع من الفساد في مصر، كما وصل عدد قضايا الفساد في الجهاز الإدارى المصرى سنويًا نحو (٧٠ ألف) قضية، وتقدر خسائر مصر بسبب الفساد بحوالى أكثر من (٦ مليار دولار) سنويًا، وبالتالى أصبحت محاربة الفساد من أبرز الضروريات الملحة التى تواجه صانعى السياسات الاقتصادية في مصر لما له من آثار مهمة على الجوانب الاقتصادية في الداخل والخارج.

**شكل رقم (١)**

**قنوات انتقال أثر الاستهلاك التفاخري إلى النمو الاقتصادى**

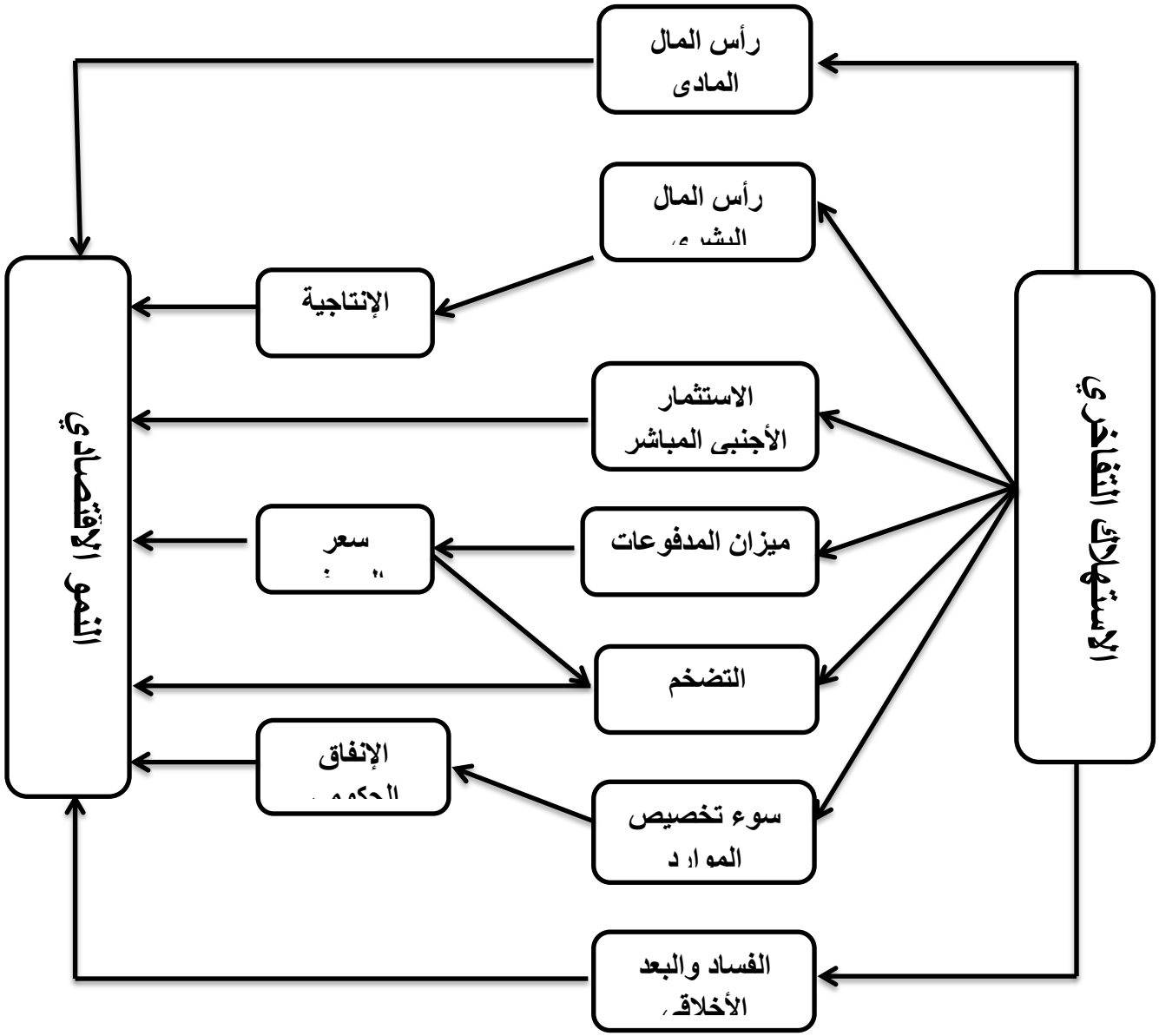


**المصدر: من إعداد الباحثة.**

**٤. <u>تقدير دالة الانحدار للنمو الاقتصادى في مصر:</u>**

يهدف تحليل الإنحدار هنا إلى دراسة العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادى بوصفه متغيرًا تابعًا والمحددات الكمية بوصفها متغيرات مستقلة؛ في محاولة لتحديد أهمية هذه المتغيرات المستقلة وقياس الدرجة التي تؤثر بها على معدلات النمو الاقتصادى، بحيث يمكن اقتراح السياسات التي يجب اتباعها لزيادة هذه المعدلات.

### ١.٤. توصيف النموذج القياسي:

تستخدم الدراسة منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (نموذج ARDL) لتوضيح وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الاستهلاك التفاخري والنمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة (١٩٩٧ – ٢٠٢٠)؛ ويعبر عن الاستهلاك التفاخري بمتغير (الواردات الغذائية – الدعم السلعى)، وتمثلت المتغيرات المستقلة في (النمو السكانى، نمو المعروض النقدى، سعر الصرف، تكوين رأس المال، الإنفاق الحكومى، الاستهلاك التفاخرى) وتمثل المتغير التابع في (معدل النمو الاقتصادى) معبرًا عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى؛ وتستخدم الدراسة بيانات السلسلة الزمنية من قاعدة بيانات البنك الدولي، وقد استخدمت البيانات كنسب مئوية، وللحكم على مدى سكون أو استقرار البيانات تم الاستعانة باختبار جذر الوحدة Unit Root Test باستخدام Augmented Dickey Fuller Test و Philip Perron؛ ويمكن تلخيص نتائج هذ الاختبار كما يأتى:

**جدول (١)**

**نتائج اختبار جذر الوحدة**

| المتغيرات | اختبار ADF الإحصائي | المعنوية |
|---|---|---|
| GDP(Y)* | −4.051 | 0.0183 |
| (X1)* | −4.034 | 0.0393 |
| (X2) | −4.361 | 0.0393 |
| (X4)* | −3.991 | 0.0204 |
| (X5) | −4.522 | 0.0316 |
| (X6) | −3.990 | 0.05 |
| (X7)* | −3.873 | 0.0132 |

- **تعنى (*) أن البيانات مستقرة عند المستوى الأول للفروق.**
- **المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views.**

وبناء على نتائج اختبار جذر الوحدة فإن بيانات السلسلة الزمنية أغلبها غير مستقرة عند المستوى الصفرى ومستقرة عند المستوى الأول للفروق؛ مما يدل على صلاحية استخدام منهج اختبار The Bounds Test ونموذج ARDL الذى يستخدم لتوضيح درجة التكامل طويلة الأجل بين المتغيرين في حالة الاستقرار عند المستوى الصفرى أو المستوى الأول للفروق.

### ٢.٤. نموذج ARDL واختبار Bounds Test:

نموذج ARDL: هو منهجية نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، والتي تحدد وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل، بالإضافة إلى استخدام اختبارBounds Test فى إطار نموذج ARDL حيث يمكن تطبيقه بغض النظر عن استقرار بيانات السلسلة الزمنية سواء الاستقرار عند المستوى الصفري L(0) أو الاستقرار عند المستوى الأول للفروق L(1)، ويعتمد النموذج على تحديد وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين أم لا، ومن ثم تصبح معادلة النموذج كالآتي.

$$GDP_{it} = a_0 + a_1 PG_{it} + a_2 MS_{it} + a_4 ER_{it} + a_5 CF_{it} + a_6 GE_{it} + a_7 CI_{it} + Z_{it}$$

حيث:

- GDP: النمو الاقتصادى معبر عنه بالنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (% سنويًا) ويرمز له بالرمز (y).
- PG الزيادة السكانية (% سنويًا) ويرمز له بالرمز (X1).
- MS نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (%سنويًا)، ويرمز له بالرمز (X2).
- ER سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)، ويرمز له بالرمز (X4).
- CF إجمالي تكوين رأس المال (% من الناتج المحلى الإجمالى) ويرمز له بالرمز (X5).
- GE النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من الناتج المحلى الإجمالى) ويرمز له بالرمز (X6).
- CI الواردات من المواد الغذائية (كنسبة % من الواردات السلعية) مطروحًا منها مقدار الدعم للسلع الغذائية؛ فنجد أن ما تبقى يمثل الواردات الغذائية التفاخرية وهى تمثل الاستهلاك التفاخرى ويرمز لها بالرمز (X7).
- a0: ثابت المعادلة.
- a1–a7: معلمات المتغيرات المستقلة.
- Z: حد الخطأ العشوائي، ويشير الخطأ العشوائي إلى حقيقة مهمة مؤداها أن العلاقات الاقتصادية علاقات غير مكتملة، وبالتالي يجب علينا إدخال عنصر الخطأ العشوائي (Z) في نموذج الإنحدار لقياس أثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج –استبعدت عند وضع النموذج–، وقد تكون قيمة الخطأ العشوائي موجبة، أو سالبة، أو مساوية للصفر.
- وتمتد الفترة الزمنية لتقدير النموذج من عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٢٠م (٢٤ مشاهدة )، وسبب اختيار هذه الفترة الطويلة توفير أكبر عدد من المشاهدات حتى تكون النتائج المقدرة كفء.

ويتضمن نموذج اختبار نموذج ARDL اختبار وجود أو عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من خلال استخدام اختبارBounds Test الذي يعتمد على:

**الفرض العدم:** عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)

H0: a1= a2= a4= a5= a6= a7= 0

**الفرض البديل:** وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل).

H1: a1 ≠ a2≠ a4≠ a5≠ a6≠ a7≠ 0

**٣.٤. نتائج تقدير نموذج ARDL:**

يمكن توضيح نتائج تقدير نموذج ARDL لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين محددات النمو الاقتصادى والنمو الاقتصادى في مصر خلال الفترة الزمنية ( ١٩٩٧-٢٠٢٠) من خلال الجدول الآتى:

**جدول (٣)**

**العلاقة بين محددات النمو الاقتصادى والنمو الاقتصادى خلال الفترة الزمنية (١٩٩٧-٢٠٢٠)**

| المتغيرات | قيمة المعلمات | T- Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| GDP (Y(-1)) | 0.76 | 2.67 | 0.04 |
| PG (X1) | -8.1 | -1.24 | 0.26 |
| PG (-1) | 66.6 | 3.61 | 0.01 |
| PG (-2) | -42.1 | -3.50 | 0.01 |
| MS (X2) | 0.11 | 2.22 | 0.07 |
| MS (-1) | -0.01 | -0.15 | 0.88 |
| MS (-2) | 0.16 | 2.89 | 0.03 |
| ER (X4) | 0.45 | 1.64 | 0.15 |
| ER (-1) | 0.60 | 1.39 | 0.21 |
| ER (-2) | 1.57 | 3.08 | 0.02 |
| CF (X5) | 0.54 | 2.51 | 0.04 |
| GE (X6) | -0.08 | -.53 | 0.61 |
| GE (-1) | 0.44 | 2.3 | 0.04 |
| CI (X7) | -0.25 | -2.63 | 0.04 |
| Cons. | -53.2 | -3.63 | 0.01 |
| R- Squared | 0.92 | | 0.03 |
| Adjusted-R2 | 0.72 | | 0.03 |
| F-Statistic | 4.58 | | 0.03 |
| DW | 1.82 | | |

**المصدر: مخرجات برنامج E-views.**

تشير نتائج التقدير في الجدول السابق رقم (٣) بأن:

- قيمة معامل التحديد المعدل (R2) بلغ (0.72)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في محددات النمو الاقتصادى تفسر (72%) من التغيرات في معدل النمو الاقتصادى في مصر، وحيث إن قيمة (Adjusted R2) لم تبلغ الواحد الصحيح، فإن ذلك يشير إلى وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر في معدل النمو الاقتصادى لم يتم إدخالها بالمعادلة.
- قيمة اختبار F= 4.58 الإحصائي يدل على أن النموذج جيد ومعنوى وقدرته التفسيرية عالية، وأن المتغيرات المستقلة معظمها لها تأثير معنوى على النمو الاقتصادى خلال فترة الدراسة (١٩٩٧-٢٠٢٠).
- يؤثر كل من (معدل النمو السكانى بنسبة (42.1-)، الاستهلاك التفاخرى بنسبة (0.25-)) تأثيرًا سلبيًا على النمو الاقتصادى، وهذا يعني وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بينهما وبين النمو الاقتصادى، ويؤثر كل من (معدل نمو المعروض النقدى بنسبة (0.16)، سعر الصرف بنسبة (0.45)، معدل تكوين رأس المال المحلى بنسبة (0.54)، الإنفاق الحكومى بنسبة (0.44)) تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادى، وهذا يعني وجود علاقة طردية طويلة الأجل بينهم وبين النمو الاقتصادى مع ثبات العوامل الأخرى.

ويجب تعيين أي من المعاملات يكون معنويًا وسببًا في معنوية تحليل التباين للانحدار، ويحدث ذلك من خلال النظر إلى العمود الذي يعطي قيمة .Prob حيث يمكننا اختبار معنوية كل معامل على حدة، وقد وجدنا أن كل المتغيرات معنوية (حيث كانت قيمة كل معامل على حدة أقل من 0.05) وهو سبب معنوية تحليل التباين.

### ٤.٤. نموذج تصحيح الخطأ ECM لنموذج ARDL:

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لقياس العلاقة قصيرة الأجل مع قياس سرعة التعديل وتصحيح الخطأ؛ لإعادة التوازن في الأجل الطويل.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالى:

**جدول رقم (٤) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL**

| المتغيرات | قيمة المعلمات | T- Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| D (GDP (-1)) | -0.244 | -0.86 | 0.42 |
| D (X1) | 67.06 | 0.74 | 0.49 |
| D (X2) | 1.08 | 0.79 | 0.46 |
| D (X4) | 10.80 | 0.72 | 0.50 |
| D (X5) | 2.22 | 1.03 | 0.34 |
| D (X6) | 1.45 | 0.61 | 0.56 |
| D (X7) | -1.86 | -0.71 | 0.50 |
| CointEq | -1.605 | | |
| Adjusted-R2 | 0.66 | | |
| DW | 1.82 | | |

**المصدر: إعداد الباحثة وفقًا لمخرجات برنامج E-views.**

ويتضح من الجدول أن قيمة معامل تصحيح الخطأ لمعادلة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في محددات النمو الاقتصادى والمتغير التابع معدل النمو الاقتصادى (Coint Eq) ذو إشارة سالبة، وبلغت (1.605-) ويدل ذلك على قدرة النموذج على تصحيح الخطأ بين المتغيرين في الأجل الطويل؛ لإعادة التوازن مع العلم أن المعامل معنوي إحصائيًا عند مستوى 5%، بالإضافة إلى وجود تكامل مشترك بين محددات النمو الاقتصادى والنمو الاقتصادى في الأجل القصير والطويل معًا؛ حيث يوجد معيار لتقييم قيمة "coin" في نموذج ARDL فقيمة "coin" تقاس بين القيمتين (-٢ و+٢)، وتستخدم هذه القيمة لتحديد مدى وجود التكامل المشترك طويل الأجل بين المتغيرات؛ فإذا كانت قيمة "coin" تتراوح بين -٢ و+٢، فإن هذا يشير بقوة إلى وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبالتالي يمكن أن يستنتج أن هناك علاقة ثابتة ومستدامة بين المتغيرات على المدى الطويل أى وجود تكامل مشترك قوى بين المتغيرات في الطويل الأجل، أما إذا كانت قيمتها أقل من -٢، فإن هذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ولكنه ضعيف وبالتالي لا يمكن استنتاج وجود علاقة ثابتة ومستدامة بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمة "coin" أكبر من +٢، فإن هذا يشير بقوة إلى عدم وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبالتالي يمكن أن يستنتج أن المتغيرات تتحرك بشكل مستقل عن بعضها البعض. **(محمود عرفة، ٢٠٢٢م، ص٦١و٦٢)**

وقامت الباحثة بالتأكد من نتائج نموذج ARDL ومدى مصداقيته باستخدم اختبارين **الأول:** هو اختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي المتابعة "CUSUM"، **والثاني:** هو اختبار المجموع التراكمى لمربعات البواقي المتابعة "CUSUMSQ"، حيث يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUM & CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وتكون هذه المعلومات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء

الاختبار خارج الحدود عند هذا المستوى، وأظهرت النتائج أن المعلمات المقدرة للاختبارين تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي هناك استقرار وانسجام لمعلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل؛ وبالتالى توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة التى تعبر عن محددات النمو الاقتصادى ومن بينها الاستهلاك التفاخري وبين المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادى) في الأجل القصير والطويل.

وبعد الانتهاء من التحليل السابق للنموذج يمكننا رفض فرض العدم (عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع) وقبول الفرض البديل (وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع) وكتابة النموذج كما يلى:

$$GDP = -53.2 - 42.1\ PG + 0.16\ MS + 1.57\ ER + 0.54\ CF + 0.44\ GE - 0.25CI + Zit.$$

مما سبق نستنتج وجود علاقة متكاملة بين الاستهلاك التفاخرى والنمو الاقتصادى في مصر خلال فترة الدراسة؛ وهو ما يثبت صحة الفرضية الأساسية الثانية للدراسة.

## ٥. نتائج البحث:

توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:

- يرتبط الاستهلاك التفاخرى والنمو الاقتصادى بعلاقة تبادلية، فعند زيادة الاستهلاك التفاخرى قد يتأثر النمو الاقتصادي ايجابيًا أو سلبيًا، ويتحدد إتجاه هذا التأثير وفقًا لقنوات انتقال الأثر حيث ينتقل تأثير الاستهلاك التفاخرى إلى النمو الاقتصادى من خلال عدة قنوات منها (معدل تراكم رأس المال المادى، رأس المال البشرى، ميزان المدفوعات وسعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، سوء تخصيص الموارد، الإنتاجية، الفساد والبعد الأخلاقي).
- هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في محددات النمو الاقتصادى (النمو السكانى، نمو المعروض النقدى، سعر الصرف، تكوين رأس المال، الإنفاق الحكومى، الاستهلاك التفاخرى) والمتغير التابع معدل النمو الاقتصادى في الأجلين القصير والطويل، بالإضافة إلى قدرة النموذج على تصحيح الخطأ بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل.
- يؤثر كل من (النمو السكانى والاستهلاك التفاخرى) تأثيرًا سلبيًا على النمو الاقتصادى في مصر خلال فترة الدراسة، في حين يؤثر كل من (المعروض النقدى، سعر الصرف، تكوين رأس المال، الإنفاق الحكومى) تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادى في مصر.
- تفسر المتغيرات المستقلة المتمثلة في محددات النمو الاقتصادى (النمو السكانى، نمو المعروض النقدى، سعر الصرف، تكوين رأس المال، الإنفاق الحكومى، الاستهلاك التفاخرى) ٧٢% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادى في مصر خلال فترة الدراسة.

## ٦. توصيات البحث:

- أهمية تبنى الدولة لسياسات اقتصادية وإعلامية تدفع المجتمع نحو السلوك الاستهلاكى الرشيد، وزيادة الوعى الدينى لتقليل مخاطر وسلبيات الاستهلاك التفاخرى والذى يعتبر نوع من الإسراف والتبذير المحرم.

- يراعي تحقيق التكامل والتنسيق بين أهداف الوزارات المعنية لتحقيق الأهداف الاقتصادية من زيادة الادخار وخفض الميل للاستهلاك التفاخرى وتشجيع الاستثمار.
- زيادة التعريفات الجمركية وضرائب البيع على السلع التفاخرية والمستوردة لتقليل الطلب عليها نوعا ما، مع تشجيع الإنتاج المحلى المماثل بأسعار وجودة معقولة.
- قيام البنوك والمشروعات التجارية بواجبها المجتمعى من خلال تقليل تمويل المشروعات الاستهلاكية وإعادة توجيه هذا التمويل للمشروعات الانتاجية.
- تبنى الحكومة لسياسات تحد من استيراد السلع التفاخرية وتشجيع استيراد السلع الاستثمارية أو الوسيطة التى تعمل على زيادة معدلات الإنتاج بالدولة مما يقلل من الواردات عامة ومن السلع التفاخرية خاصة وبالتالى يخفض من عجز الموازنة.

## ٧. مراجع البحث

### ١.٧. مراجع باللغة العربية:


- أميرة محمد عمارة، محددات النمو الاقتصادى في مصر خلال الفترة الزمنية (١٩٩١-٢٠١٨)، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد ٣٥، العدد الأول، ٢٠٢١.
- حاشي نورى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادى في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٢-٢٠١٤، **مجلة دفاتر اقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عاشور زيان الجلفة، الجزائر, ٢٠١٦.
- رفيق غدار، دعم عوامل انتاجية عوامل الإنتاج ودورها في تحفيز مصادر النمو الاقتصادى: حالة الجزائر ودول مقارنة، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر, العدد ٢٧، ٢٠١٦.
- سماح محمد محمد أحمد الصاوى، أثر العلامة التجارية على السلوك الشرائى للشباب المصرى تجاه الملابس الجاهزة، **مجلة التصميم الدولية**، الجمعية العلمية للمصممين، مصر، المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠١٨.
- سمر الأمير غازى عبدالحميد، تقدير محددات النمو الاقتصادى في مصر باستخدام نماذج الانحدار الذاتى (VAR)، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد التاسع، العدد الاول، ٢٠٢٢.
- عصام عبدالرحمن بدر، نموذج رياضى مقترح لدراسة محددات النمو الاحتوائي، **مجلة الثقافة والتنمية**، جمعية الثقافة من أجل التنمية، العدد ١٣٩، النسخة ١٩، ٢٠١٩.
- علاء بسيونى عبدالرؤوف محمد، الانحراف في السلوك الاستهلاكى وأثره على معدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد ٤٢، العدد الثانى، ٢٠٢٢.
- محمود عبدالتواب عرفة، قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلى على قطاع الزراعة المصرى باستخدام طريقة الانحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة زمنيا ARDL، **المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار, مجلس الوزراء, العدد الرابع، مجلد ١، ٢٠٢٢.

- موراد تهتان، رأس المال البشرى والنمو الاقتصادى في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكى خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدى مرباح ورقلة، الجزائر, العدد ١٢، ٢٠١٧.
- ناظم عبدالله عبد المحمدى، قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادى في العراق للمدة من ١٩٩٠-٢٠١٤، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والأدارية**، شئون البحث العلمى والدراسات العليا، الجامعة الأسلامية بغزة، فلسطين, المجلد ٢٤، العدد٤، ٢٠١٦.

**مراجع باللغة الانجليزية:**

- Gamal El Din, D.& El Sahn, F., (2013), "Measuring the Factors Affecting Egyptian Consumer's Intentions to Purchase Global Luxury Fashion Brands", **The Business & Management Review**, Vol. 3(4).
- Kenawy, E., (2013) The conspicuous consumption phenomenon in Egypt: A field study, **International Journal of Business, Management& Research (IJBMR)**, ISSN 2249-6920, Vol.3, Issue3.
- Memushi, A., (2014), conspicuous consumption and Albanians: determinat factors, University of Tirana, **South-Eastern Europe Journal of Economics**,Vol 12(1).